وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المستقبل الجامعة

محاضرات في الديمقراطية

محاضرة (5)

انظمة الحكم الديمقراطي

(النظام البرلماني)

اعداد وتقديم

الدكتور

**سجاد ثامر الخفاجي**

**2022**

# انظمة الحكم الديمقراطي

# النظام البرلماني

أحد أشكال النظام الديمقراطي التعددي، يقوم على التداخل بين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان). وتكون الحكومة فيه مسؤولة أمام البرلمان، وأعضاؤها ينتمون في أغلبهم إلى الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية.

ولا يمكن للحكومة أن تمارس مهامها في النظام البرلماني إلا إذا حازت ثقة أغلبية أعضاء البرلمان، كما يستطيع النواب التحرك ضد الحكومة من خلال تقديم ملتمس لحجب الثقة عنها.

وفي المقابل، للحكومة أن تبادر بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة إذا فقدت دعم أغلبية تمكنها من تنفيذ سياساتها وتمرير القوانين والمراسيم اللازمة لذلك داخل البرلمان.

اشكال الحكومة في النظام البرلماني

: يمكن تصنيفها طبقا لخمسة أصناف في النظام البرلماني:

الحكومة الفريدة المُشّكَلة من حزب برلماني واحد،

حكومة أغلبية حيث يشكل حزب الأغلبية الذي يشغل أكثر من نصف مقاعد البرلمان الحكومة،

حكومة أقلية: إذا لم تكن الحكومة حاصلة على نصف مقاعد البرلمان، ولكن يؤيدها من أعضاء البرلمان (لأحزاب مختلفة) عدد يزيد عن نصف المقاعد.

حكومة مركزة : وهي تحوي أعضاء من جميع الأحزاب الموجودة في البرلمان،

حكومة ائتلافية : وهي حكومة مشكلة من بين أعضاء حزبين أو أكثر ولكنها لا تشمل جميع الأحزاب : لبلوغ تأييد أكثر من نصف أعضاء البرلمان.

يقسم الوزراء اليمين أمام الملك أو رئيس الجمهورية.

أنواع النظام البرلماني :

1- النظام المزدوج المسؤولية: وتكون الحكومة فيه مسؤولةً أمام البرلمان الذي تستمد منه شرعيتها وقوتها السياسية كما تكون مسؤولة أمام رئيس الدولة (ملك، رئيس، سلطان…).وساد هذا النظام في الملكيات الأوروبية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فعرفته بريطانيا أولا بين سنتيْ 1792 و1834، ثم فرنسا خلال 1830-1848، ثم بلجيكا بدءا من سنة 1831, ويُجسد هذا النموذج مرحلة التحول من الحكم المطلق إلى الملكية البرلمانية في أوروبا، ومع ذلك نجد بعض دول العالم الثالث تأخذ به.

2- النظام الأحادي المسؤولية: وهو السائد في أغلب الديمقراطيات الأوروبية منذ القرن العشرين، وفيه تكون الحكومة مسؤولة فقط أمام البرلمان بينما يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات محدودة وشرفية في أغلبها. وهذا النموذج سائد في بريطانيا وألمانيا وإسبانيا.

إيجابيات وسلبيات

اولاً : الايجابيات :

 يتميز النظام البرلماني بمرونة في العلاقة بين السلطات، فالسلطة التنفيذية (الحكومة) منبثقة عن البرلمان وبالتالي تحتاج إلى ثقته، إلا أنها -في نفس الوقت- تعمل باستقلالية تامة عنه، لكنه يُمكنه إسقاطها بحجب الثقة، كما يُمكنها حله والدعوة إلى انتخابات جديدة.

وعليه فإن تداخل السلطات مع استقلاليتها فيما بينها هو إحدى أهم ميزات النظام البرلماني، ومصدر قوة وضعف في الآن ذاته. وهذا التوازن الهش نسبيا يضمن قدرا من استقلال السلطات لتمتلك كل منها آليات للدفاع عن نفسها، وحماية السلطات المخولة لها بنص الدستور أو الأعراف الدستورية.

**ثانياً : السلبيات :**

مع تميز هذا النظام بالتعايش بين السلطات مع استقلاليتها، فإنه لا يخلو من نواقص لعل أهمها أن الحكومة تهمين على البرلمان بحكم أنّها منبثقة عن الحزب أو الائتلاف الحزبي المهيمن عليها، وهو ما يجعل البرلمان في خدمة الأجندة السياسية للحكومة، ويضعف قدرته على أداء وظيفته الرقابية التي وُجد من أجلها أصلا.

ويُؤخذ على النظام البرلماني ايضاً كذلك أنه مرتبط -في حالات كثيرة- بعدم الاستقرار السياسي لاسيما في غياب ثنائية إيديولوجية أو حزبية حقيقية تُمكّن من تناوب قابل للاستمرار. ففي حال تشرذم الخريطة السياسية يكون البلد عرضة للأزمات الحكومية، ودوامات لا متناهية وعقيمة من الانتخابات السابقة لأوانها.